Kadim Akademi SBD
Sosyal Bilimler Dergisi | Journal of Social Sciences

أمير رفيق عولا ;هيمن عزيز مصطفى (2019), "معطيات الصيغ الصرفية في صناعة الكلام الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير الجزري (ت637ه) نموذجاً"
Kadim Akademi SBD, V. 3, Is. 1, pp. 79-99.
Makale Geliş Tarihi: 01.02.2019 / Makale Kabul Tarihi: 02.06.2019

معطيات الصيغ الصرفية في صناعة الكلام
الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير الجزري (ت637ه) نموذجاً

أمير رفيق عولا*
هيمن عزيز مصطفى**

المُلخّص: يهدف هذا البحث الموسوم بـ(معطيات الصيغ الصرفية في صناعة الكلام، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير الجزري (ت637هـ) نموذجاً) إلى بيان معطيات الصيّغ الصرفية في صناعة الكلام، وتجلّي دورَها وأهميتها في تكوين الكلام ودلالاته من جهة، وتزيينه وتحسينه من جهة أخرى، جاعلاً كتاب (الجامع الكبير) في عملية التنظير والتطبيق، لِما فيه الكثير من الموضوعات التي عالَجها مؤلّفه ابن الأثير الجزري، واهتمامه به.

ولا شَكّ في أنّ الصيغ الصرفية تُعطي دلالاتٍ عدّة للتّركيب، وتؤدّي دوراً بارزاً في إعطاء المعنى المقصود، إذ يتوقّف المعنى على الصّيغ في كثيرٍ من الحالات، فيُتَعرّف في هذه الدراسة على الفكر النّقدي لابن الأثير الجزري في البحث الصّرفي ومعطياته في صناعة الكلام، يتجلّى في تحليلاته التي تهتمّ بدلالة البنية التصريفية معتمداً على المنظوم من الكلام والمنثور.

الكلمات المفتاحية: المعطيات، الألفاظ، التصريف، صناعة الكلام، الجزري

ABSTRACT: (Given Words in Generating Communication) is the title of the research that aims to explain the words participate in generating communication. It also explains. the role and significance of words in the structure of communications and pointers in one hand, and work to elaborate communications in other hand. The research depends mostly on the book “Jamih Al-kabir Fi Snaha Al-Manzwm Min Al Kalami wal-Manthwr” both theoretically and practically. The book shares basic parts that relate directly to the contents of the research.

Furthermore, this research puts and shades light on the, "Jamih Al-kabir " by Ibn Atheer, which has disclosed and solved many debates that has been made on this topic in one hand, and the book being the source of importance. Undoubtedly phonemes are the pillars of linguistics levels, and they play a great role in linguistics in which they can inform specific and meaningful expressions, prominently the meaning depends extremely on the construction of the word, therefore this research shades light on the critical thinking of " Ibn Atheer" in terms of (Given Words in Generating Communication). That, on the light of its explanations the importance being given to the structural basics of given words in creating communication, which depends on the poetic and prose style in communications.

Key Words: Data, words, discharge, speech industry, Aljizrii.

*جامعة سوران-العراق dr.amirr@hotmail.com
**جامعة سوران-العراقheminmoustafa@hotmail.com

المدخل:

الحمد لله الذي أعطى الإنسان قدرةَ الكلام، وجعله مُعبِّراً بالألفاظ عن مكنونات الجَنان، وعلمَّه الصِّناعات الشَّتى للعيش بالأمان، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد – ﷺ- المختَصِّ بمعجزة القرآن، وعلى آله وصبحه أجمعين إلى يوم الدين، أما بعد

فإنَّ الألفاظ هي لَبِنات العمل الأدبي، تتوقّف عليها صحة هذا العمل وحُسنه وقوته، فإنْ لم تَكُن هذه اللَّبِنات سليمة في تكوينها، جيدة في مادتها، فإنَّ بناء هذا العمل يكون ركيكاً ضعيفاً سريع الانهيار، وإنَّ بلاغة المتكلم تقف على ما يستخدمه من الألفاظ الراقية، والنصوص الأدبية ترتقي إلى أسمى الدرجات من الحسن عن طريق الألفاظ، لذلك اختصَّت هذه الدّراسة بمعطيات الصيغ الصرفية في صناعة الكلام، إذ إنَّ لكل صيغة معنى مُعيَّناً بحيث لا تدلُّ صيغة أخرى على معناها إلا نادراً.

فالصيغ الصرفية من تلك الصيغ التي تعطي دلالات عدة للتركيب، وتؤدي دوراً بارزاً في إعطاء المعنى المقصود، إذ يتوقف المعنى على تلك الصيغ في كثير من الحالات، لأنَّ لكل صيغة معنى مُعيَّناً بحيث لا تدل صيغة أخرى على معناها إلا نادراً. ولعل التعريف الأنسب لما نحن بصدده في استشفاف دلالات تركيبية من الصيغ الصرفية وربط البناء التصريفي بالمعنى الدلالي هو ما ذهب إليه ابن عصفور(ت669هـ)، حينما قسم التصريف على قسمَين: "أحدهما جَعلُ الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرَب وضَرّب وتَضَرّب وتَضَارَبَ، واضْطَرَبَ، والآخر منْ قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم: (قول) إلى (قال)، ألا ترى أنَّهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل لو استعمل"[1].

وهذا الذي أكَّده المحدثون، إذ جعلوا السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية التي تؤدِّي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة من الموضوعات الأساسية في علم التصريف[2]، لذلك أشار الدكتور تمام حسان إلى "أنّ الصرف يتكوَّن من نظام من المعاني التي تعبّر عنها المباني"[3]. فلا شكَّ في أنَّ نوعاً من الدلالة للكلمات يستمدُّ عن طريق الصيغ وبنيتها، فإنّ (كذَّاب) –مثلاً- أقوى من (كاذب)؛ لأنَّ الأولى جاءت على صيغة أجمع اللغويون على أنَّها تفيد المبالغة، وقد استمدَّت هذه الزيادة الدلالية من تلك الصيغة المعيَّنة، وهذا بخلاف (كاذب)[4]. وهذا يعني أنَّ أقلَّ تغييرٍ في صيغة الكلمة يعقبه تغيير في معنى التركيب، وهذا ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي حينما يقول: "ولا شك أنَّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة إذ كلُّ عدولٍ عن صيغة إلى أخرى لا بدَّ أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر"[5].

وانطلاقاً لبيان المعطيات الدلالية في تصريف الكلمات داخل التركيب ودورها في صناعة الكلام خصَّصنا كتاباً لم يدرس -حسب اطلاعنا- من قبل ليكون إطاراً لتلك الدراسة، وهو كتاب (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) لابن الأثير الجزري (ت637ه) الذي كان ذا فكر لغوي

(1) الممتع في التصريف- ابن عصفور:31/1.
(2) ينظر: أسس علم اللغة- ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر:53.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها:163.
(4) ينظر: دلالة الألفاظ- إبراهيم أنيس:47.
(5) معاني الأبنية في العربية- فاضل السامرائي:7.

Kadim Akademi SBD

وبلاغي ثاقب، لنبيّن كيفية استشفافه لمعطيات الصيغ التصريفية، فتأتي الجدة في هذه الدراسة من ناحيتَين: الأولى: الكتاب المدروس، إذ لم يُدرس من قبل في حدود اطلاعنا، وهو كتاب شاملٌ يَتضمن العلوم اللغوية في طيّه، وكأنّ صاحبه رام أن يذكر ما يَتَعّلق باللغة في صفحاتٍ قليلة، ويمتاز الكتاب بدقّة مؤلِّفه لأنّه مَن رَوّى في موضوعات الكتاب لرأى فِطنَة صاحبه في معالجة تلك الموضوعات وتوظيفها، والثانية: المادة المدروسة، إذ لم يُخصص أيُّ كتاب لابن الأثير ولا لغيره بدراسة معطيات الألفاظ التصريفية فيه.

ويمكن لنا في هذه الدراسة أن نتعرف على الفكر النقدي لابن الأثير في البحث الصرفي ومعطياته في صناعة الكلام، ومثل هذا البحث لا يمكن أن نراه في غير نصوص معروضة منقودة، وقد تجلَّى هذا الفكر النقدي في تحليلات ابن الأثير الذي كان يهتمُّ بدلالة البنية التصريفية ودورها في صناعة الكلام، وكان يعتمد في نقده على تحليل نصوص من المنظوم والمنثور يبيّن فيها معطيات البنى الصرفية وانتقاء السليم قانوناً منها أو الأغنى دلالة فيها حسب مقتضيات المقام، وهذان المحوران سنراهما ضمن هذه الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: أثر مراعاة القانون الصرفي في فصاحة الكلام:

لا شكَّ في أنّ مراعاة قانون التصريف في صناعة الكلام ضرورية لاستقامة اللفظ وصحَّته، وكم من شاعر أو كاتب قد عِيب بسبب عدم مراعاته لقوانين التصريف، لذلك وصفه ابن عصفور بميزان العربية، وأشار إلى أنَّ جميع المشتغلين باللغة العربية محتاجون إليه أمسَّ الحاجة، وهناك بعض الكلمات إنْ لم يُعْرَف أصلها في ظِلّ التصريف لبقيت الكلمات مسدولة بستر الغموض[1]. لذلك يقول ابن الأثير منكراً على الذين يستصغرون أمر التصريف في صناعة الكلام: "ومن العجب أن يقال: إنَّ مؤلف الكلام لا يحتاج إلى التصريف، ألم تعلم أنَّ نافع بن أبي نُعيم[2] وهو أكبر القراء السبعة قدراً، وأفخمهم شأناً، قال في (معايش) (معائش)[3] بالهمز، ولم يعلم بالأصل في ذلك، فأُخذ عليه وعِيب من أجله"[4].

ولذلك كان أبو عثمان المازني (ت248هـ) يأخذ عليه وينعته بأنَّه ليس له دراية بالعربية، وله أحرف يقرؤها لحناً[5]. و"كثيراً ما يقع أولو العلم في مثل هذه المواضع، فكيف الجهال الأغمار الذين لا خبرة لهم بها، ولا اطلاع لهم عليها، وإذا كان المؤلف عارفاً بحقيقة الأمر في ذلك لا يقع في ورطة تؤخذ عليه، وهذه لفظة (معايش) لا يجوز همزها البتة بإجماع من علماء العربية؛ لأنَّ الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنَّما الياء التي تبدَّل من الهمزة، في هذه المواضع، تكون بعد ألف الجمع المانع من

(1) ينظر: الممتع في التصريف:27-28.
(2) هو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، المقرئ المدني، أحد القرَّاء السبعة المشهورين قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وكان أسود اللون حالكاً، وأصله من أصبهان، وروي أنَّ نافعاً كان صاحب دعابة، وطيب أخلاق وصدوقاً، توفي سنة (169هـ)، ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار- الذهبي: 65.
(3) وذلك في قوله - تعالى-: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ } [الأعراف: 10].
(4) الجامع الكبير:10.
(5) شرح كتاب التصريف- أبوعثمان المازني:307.

Kadim Akademi SBD

الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، لا يكون عيناً نحو (سفائن)، ولم ينظر إلى أنَّ الأصل في معيشة (مَعْيِشة) على وزن مَفْعِلة، وذلك لأنَّ أصل هذه الكلمة من (عاش) التي أصلها (عَيش)"[1].

ويقول الأزهري (ت370هـ):" الهمز في (مَعَايِشَ) لحْن؛ لأنَّ الياء فيها أصلية، الواحدة: مَعيشَة، الهمز يكون في الياء الزائدة؛ لأنَّه لا حَظَّ لها في الحركة، وقد قَربتْ من آخِر الكلمة، ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمزة"[2].

وامتناع جمع (معيشة) على (معائش) يعود إلى الصعوبة والوعورة في النطق؛ لأنَّ الانتقال من الألف إلى الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي مقارنة بانتقالها إلى الياء؛ لأنَّ الهمزة صوت مهموس انفجاري، والياء صوت مجهور انطلاقي، لذا فإنَّ سيبويه (ت180هـ) رأى اتساعاً في مخرج الياء وسهولةً في نطقه[3]، والياء صوت ليّن انتقالي، واللسان ينتقل من الألف إلى الياء بسهولة[4]، فهناك علاقة بين الهمزة وأحرف العلة، إذ إنَّ الهمزة صوت يخرج من الحنجرة ذاتها، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً، وأنَّ أصوات المد أصوات انطلاقية مجهورة، وهي أعلى الأصوات إسماعاً على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعاً[5].

وإنَّ عدم الاهتمام بقانون التصريف وعدم الإلمام بمراعاة دلالات الصيغ يوقعُ صاحبه فيما لا يشعر أنَّه وقع فيه،" ألا ترى أنَّ أبا نواس كان معدودًا في طبقات العلماء مع تقدُّمه في طبقات الشعراء، وقد غَلِط فيما لا يغلَط مثله فيه، إذ قال في صفة الخمر:

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعهَا ... حَصباءُ درٍّ عَلَى أَرْض من الذَّهَبِ[6]

وهذا لا يخفى على مثل أبي نواس، فإنَّه من ظواهر علم العربية، وليس من غوامضه في شيء؛ لأنَّه أمر نقليٌّ يحمل ناقله فيه على النقل من غير تصرُّف، وقول أبي نواس (صغرى وكبرى) غير جائز، فإن (فُعلى) (أفعل) لا يجوز حذف الألف واللام منها، وإنَّما يجوز حذفها من (فُعلى) التي لا (أفْعَل) لها، نحو (حُبْلَى) إلا أن تكون (فُعْلَى) (أفْعَل) مضافة، وههنا قد عريت عن الإضافة وعن الألف واللام، فانظر كيف وقع أبو نواس في مثل هذا الموضع مع قربه وسهولته؟"[7]. فقد عيب أبو نواس في في استخدام لفظتي (صُغْرَى وكُبْرَى) المجرَّدتَين من الألف واللام والإضافة؛ لأنَّه خلط بين المذكر والمؤنث في أفعل التفضيل ولم يتبع قانون التصريف؛ إذ إنَّ أفعل التفضيل إذا كان مجرَّداً من الألف واللام والإضافة يلزم منه التذكير والإفراد. ولكنَّ ابن يعيش أوَّل ما عيب على أبي نواس معتذرا له في جواز طرق الاستعمال، وخرج له استعماله ليكون على وفق القانون الصرفي إذ قال: "فقد عابه بعضهم؛ لكونه استعملها نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل إلاّ معرَّفًا، والاعتذار عنه أنَّه استعمله استعمالَ الأسماء، لكثرة ما يجيء منه بغير تقدُّم موصوف، نحو: صغيرة، وكبيرة، فصار

(1) الجامع الكبير:10،11.
(2) معاني القراءات- الأزهري:176، وممن جوّز جمع (معيشة) على (معائش) ابن منظور، ينظر: لسان العرب:321/6.
(3) ينظر: الكتاب:435/4.
(4) ينظر: الأصوات اللغوية:44.
(5) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية- عبدالصبور شاهين:172.
(6) ديوان أبي نواس:243.
(7) المثل السائر:29/1.

Kadim Akademi SBD

كالصاحب، والأجرع، والأبطح، فاستعمله لذلك نكرةً، ويجوز أن يكون لم يُرد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنَّه قال: كأنَّ صغيرة وكبيرة من فواقعها"[1].

فتبيَّن أنَّ لرعاية قانون التصريف أهمية في صحة الألفاظ التي يتألَّف منها الكلام، وعلى صانع الكلام أن يراعي قوانين التصريف في انتقاء الألفاظ لصحَّة كلامه، وإلا أدَّت إلى غموض المعنى والإلباس في الفهم، ويخرج الكلام حينئذ عن تحقيق مقاصده.

ثانياً: مقاصد اختيار الاسم المصغر على وفق مقتضى الحال:

إن الكلام يشبه السهم فإذا رُمي به فأصاب الهدف يكون ذا أثر ملموس على المتلقِّي، وحينما يريد الشاعر أو الناثر كتابة نص أدبي يحاول انتقاء الألفاظ التي تروي ظمأه، وتُلبِّي مَقصده ومرامه، ولذا فإنَّ الكاتب يلجأ أحياناً إلى استخدام بعض الأساليب اللغوية في استعمال المفردات كالتصغير وأمثاله. إذ إنَّ التصغير له بناء خاص في العربية وله وظائف متنوعة، وتؤدِّي الألفاظ المُصغَّرة دوراً بارزاً في تزيين الكلام ورونقه ودلالته، واستخدامها يكون أحسن من غيرها وأنسب أحياناً؛ لأنَّ وراء اللجوء إلى التصغير أغراضاً ومقاصد حدَّدها العلماء، وهي: "تقليل ما يجوز أن يُتوهَّم كثيراً مثل: دُريهِمات، أو تحقير ما يجوز أن يُتوهَّم عظيماً مثل: رُجيل، أو تقريب ما يجوز أن يُتوهَّم بعيداً مثل: جئتُك قُبَيلَ شهر رمضان وبُعيدَه"[2]. ويزيد الجاحظ (ت255ه) غرضاً آخر على ما ذكره العلماء بقوله: "وربَّما صَغَّروا الشيء من طريق الشَّفقة، والرّقّة، كقوله: أخاف على هذا العُرَيب"[3].

وهناك غرض آخر لفظي وراء استعمال التصغير أيضاً، وهو: الاختصار، فطُفَيْل أخصرُ وأخفُّ من طِفْل صغير، وإن كان للتصغير أغراض أخرى تُحدَّد بحسب المقام الذي وردت فيه اللفظة المصغَّرة. من ذلك اختيار التصغير عند المتكلِّم موافقاً مع حالة المخاطب، بحيث لو جيء باللفظ نفسه غير مُصغَّر لم يترجم تلك الحالة التي أرادها المتكلم، كقوله - تعالى- على لسان نوح -عليه السلام-: {وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ} [هود: ٤٢]، ألا تنظر إلى جمالية اللفظة المصغرة في هذه الآية، إذ إنَّ نوحاً-عليه السلام- لما رأى فِلذَةَ كَبِده وقُرَّة عينه على وشك الغرق اهتزَّ قلبه حُبَّاً، وناداه باللفظة المُصغَّرة، وإن لم تكن لهذا اللفظ زيادة فائدة على غيره لما استخدمها في هذا المشهد الرهيب العصيب، فإنَّ شَفَقَةَ الْأُبُوَّةِ حَمَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ النِّدَاءِ[4]. وما أجمل قول سيد قطب صاحب الحسّ السليم والذوق الرفيع في هذه الآية، إذ يقول: "وفي هذه اللحظة الرهيبة الحاسمة يبصر نوح، فإذا أحد أبنائه في معزل عنهم وليس معهم، وتستيقظ في كيانه الأبوة الملهوفة، ويروح يهتف بالولد الشارد { يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا} "[5].

وبعد أن يذكر ابن الأثير مقاصد التصغير أو المعاني التي يرد بها يبيِّن إمكانية المتكلِّم في توظيف هذه المقاصد في نظم الكلام، إذ يقول: "ومعاني التصغير خمسة: الأول يرد لتحقير المعاني لا الصور نحو (رُجَيْل) أي إنَّه حقير من حيث معناه، لا من حيث صورته، الثاني يرد لتحقير الصور لا المعاني، وهو ضدُّ الأول نحو: (جُبَيْل)، الثالث للتقريب، وذلك في الظروف الزمانية والمكانية نحو:

[1] شرح المفصل:139/4.
[2] النُكَت في تفسير كتاب سيبويه- الشنتمري:12/3.
[3] الحيوان- الجاحظ:223/1.
[4] ينظر: مفاتيح الغيب- الرازي:351/17.
[5] في ظلال القرآن:1878/4.

Kadim Akademi SBD

(وُقَيت)، و(فُوَيْق)، الرابع: يرد للتقليل وذلك في العدد نحو: (مُوَيْل) و(أُحَيْمَال)، الخامس: يرد للتعظيم كقول النبي- ﷺ - في حقّ عبد الله بن مسعود: ((كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا))"[1]، و(كُنَيْفٌ) مُصَغَّر (كِنْف)، وهو وعاءٌ يَجعل فيه الراعي أداته للحفاظ عليها، ولُقِّب به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير هنا للمدح والتعظيم، وقد أسنده المحدثون إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيكون الحديث موقوفا[2]، ولو تأمَّلنا قول عمر رضي الله عنه تجلَّى لنا أنَّ جمالية النص تظهر وتتجسد في اللفظة المصغَّرة، حيث جَعَلَت التركيب أجمل وأحسن، ويتلذَّذ السامع بمجرَّد سماعه للفظة (كُنَيف)، الذي لجأ إليه عمر-رضي الله عنه- وهو من بُلَغاء العرب لبيان علو شأن الموصوف وهو عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه-.

والتصغير عند ابن الأثير يشبه بالوشي المنسوج، إذ يقول: "فإنَّ مثل التصغير وما جرى مجراه في التأليف كمثل الوشي في الثوب الديباج، فإنَّه إذا كان ملوَّناً أحسن منه إذا كان من لون واحد، وكذلك الكلام فإنَّه إذا كان مشتملاً على هذه الأنواع المذكورة من التصغير وغيره ... كان أولى من اشتماله على نوع واحد فاعرف ذلك"[3]. ومثَّل لذلك بقول الشريف الرضي:

هَلْ نَاشِدٌ لِي بِعَقيقِ اللّوى.....غُزَيِّلاً مَرَّ عَلَى الرَّكْبِ[4]

فاستعمل الشاعر (غُزَيِّل) تصغيراً لـ(غزال) لصغر الغزال المولود، وموافقاً لحاله، إذ: "لمَّا كان هذا الغزال صغيراً، قريب العهد بالولادة، كان وروده مصغَّراً أليق وأحسن وأدخل في الصفة"[5].

ولعل الشريف الرضي استعمل التصغير لوصف المحبوبة، فلمَّا كان لمحبوبته مكانٌ رابٍ ومنزلة سنيةٌ في قلبه لجأ إلى تصغير اللفظة، حيث رَوَتْ هذه اللفظة المصغرة عَطَشَه، فإنَّه شبَّه محبوبته بالغزال وصغَّر اللفظة للتحبُّب، لأنَّ الإنسان حينما يخاطب أحبابه يختار الألفاظ المناسبة لإعطاء المعاني المقصودة، ويشير كذلك بهذه اللفظة إلى البعد النفسي، وهو أنَّ الغزال كلَّما كان أصغر كان أطيب لحماً، وأوقع في النفوس صورةً.

ثالثاً: العلاقة بين زيادة المبنى وزيادة المعنى:

إنَّ اللفظ إذا تكوَّن من ثلاثة أحرف –مثلاً- يدلُّ على معنى، وإذا زيدت الحروف فيه تتبعها الزيادة في المعنى، وهذا يعني أنَّ الزيادة في المبنى تقتضي غالباً زيادة في المعنى، على سبيل المثال (فَعَّلَ) تفيد المبالغة حيناً والتعدية حيناً آخر في معنى الفعل الثلاثي (فَعلَ). ولذلك يقول ابن جنِّي (ت392ه): "فإذا كانت الألفاظ أدلَّة المعاني ثمَّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به،

---

(1) الجامع الكبير:55، نسب ابن الأثير القول إلى النبي –عليه السلام- والصحيح أنه لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه. ينظر: موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني:206، الرقم:607.
(2) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب- المطرزي:235/2.
(3) الجامع الكبير:56.
(4) في الديوان: هل ناشد لي بعقيق الحمى:171/1.
(5) الجامع الكبير:56.

Kadim Akademi SBD

يقولون: رجل جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وُضَّاء وجُمَّال فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه"[1].

وقد حذاَ ابن الأثير الجزري حذوَ ابن جني في هذه المسألة، وذكر أنَّ التغيير في وزن اللفظ يتبعه تغيير في معناه، إذ قال: "اعلم أنَّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثمَّ نُقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بدَّ أن يتضمَّن من المعنى أكثر ممَّا كان يتضمَّنه أولاً، والدليل على ذلك أنَّ الألفاظ هي أدلة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني بقدر ما زيد في الألفاظ، وهذا لا نزاع فيه لبيانه ووضوحه، فمن ذلك: (خَشِن) و(اخشوشن) فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ونحو: (فَعَل) و(افْعَوْعَلَ)، وكذلك قولهم: (أعْشَبَ المكانُ)، فإذا أرادوا كثرة العشب قالوا: (اعْشَوْشَبَ)، ومثله: (فَعل) و(افْتَعَلَ)، نحو: (قَدَرَ) و(اقْتَدَرَ) فـ(اقْتَدَرَ) أقوى معنى من قولهم: (قَدَرَ)، قال الله- تعالى-: {كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ } [القمر: ٤٢]، فـ(مُقْتَدَر) هنا أبلغ من (قَادِر) من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر، وشدَّة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن وفور الغضب، وكثرة السخط"[2]. فإنَّ اشتقاق صيغة (مُفْتَعِل) لمن قام بالفعل من (افْتَعَلَ)، وإيثاره على استعمال اسم الفاعل (قَادِر) المشتقّ من الفعل الثلاثي لموافقة المقام؛ لأنَّ المقام مقام الشدَّة والقوة، ألا تعلم أنَّ فِرعون وزُمرَتَه عصَوا وتكبَّروا على آيات الله – سبحانه- ولم يؤمنوا بها، ولا شكَّ في أنَّ هذه الصيغة تنسجم مع تعَجرُفِهم واستكبارهم، وكان الجزاء من جنس العمل. وهذا ما ذهب إليه ابن جني، إذ قال: "فـ(مُقْتَدِر) هنا أوفق من (قَادِر) من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدَّة الأخذ"[3].

فإنَّ المقام هو الذي فرض استعمال هذه الصيغة في القول الكريم وإيثارها، لتتلائم مع غضب الله الذي انصبَّ على فرعون وأتباعه، للدلالة على تفخيم الأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوَّة الغضب، وبسطة القدرة، لأنَّ صيغة (افْتَعَلَ) تفيد المبالغة والتصرُّف والاجتهاد والطلب في تحصيل الفعل بخلاف (فَعَلَ)[4].

ولكن هذا لا يعني أنَّ جمالية اللفظ وقوَّته تتوقَّف على عدد حروفه التي يتكوَّن منها دوماً، كما أشرنا إلى أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى غالباً، و لا يعني أنَّ اللفظ إذا تألَّف من أحرف قليلة يكون معناه ركيكاً، وخالياً من الحسن والقوة، بل العَكسُ كَعكسه؛ لأنَّ اللفظ إذا تكوَّن من أحرف قليلة يكون أسرع إلى اللسان نطقاً، وأسهل على السماع فهماً، وإنَّ كثرة الحروف تكون مُخلّةً باللفظ أحياناً، وتُبعده عن الفصاحة، ولذا يقول ابن الأثير: "أن تكون الكلمة مؤلَّفة من أقل الأوزان تركيباً، وسبب ذلك أنَّها إذا رُكِّبت من حروف قليلة خُفَّت على النطق لقصرها، وسهل التعبير بها على اللسان لسرعة فراغه منها، وإذا تركَّبت من حروف كثيرة كان في النطق بها كلفة على الناطق، وذلك لتطاولها وامتداد الصوت بها، ولنضرب لهذا مثالاً كيف اتَّفق، ليكون أسرع فهماً للمتأمل، فنقول: إذا تلفَّظ الناطق بالثلاثي، فقال للماء الطيب (عَذْب) أو تلفظ بالرباعي، فقال للذهب: (عَسْجَد)، كان ذلك أسهل عليه من التلفُّظ بالخماسي إذا قال للمرأة الشديدة الصوت (صَهْصَلِق)، وللعجوز: (جَحْمَرِش)، وذلك ممَّا لا يمكن النزاع فيه؛ لأنَّ شاهده من نفسه ودليله من ذاته، ولهذا كانت أكثر ألفاظ القرآن الكريم ثلاثية، وكان

[1] الخصائص:468/2.
[2] الجامع الكبير:193.
[3] الخصائص:268/3.
[4] ينظر: المثل السائر:56/2.

Kadim Akademi SBD

القليل رباعياً، وأمَّا الخماسي فليس في القرآن منه شيء البتة، إلا ما كان اسم نبي فقط، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وغيرهما"[1].

وهذا يعني أنّه أشار إلى زيادة الكلمة في النطق وإتعاب اللسان بها، واستغراق مدَّة زمنية أكثر في تلفُّظها، أي إنَّ اللفظة إذا تكوَّنت من خمسة أحرف تزداد كلفتها ويكثر الجهد المبذول فيها، فمثال ذلك قول بعضهم في جملة رقعة كتبها إلى صديق له، قاصداً بها التشدُّق في الكلام، فقال: "(وإذا اسْلَعْلَعَتْ تلك تَجَنْبَلَتْ هذه وتَكَهْمَشَتْ)، أي إذا طالت تلك قَصُرت هذه، فإن قوله (اسْلَعْلَعَتْ) من أقبح الألفاظ طولاً، مع أنَّها من وحشي الكلام فقد جمعت إذن العيبين معاً"[2].

ولعلَّ ابن الأثير اقتفى أثر ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في حكمه على الكلمة المستعملة في التركيب، وهي أن تكون "معتدلة غير كثيرة الحروف فإنَّها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة"[3]. ثمَّ يضْربُ لذلك ببعض الأمثلة منها قول المتنبي:

إنَّ الكريمَ بلا كِرامٍ مِنهُمُ ... مِثلُ القلوبِ بلا سُوَيداواتِها[4]

فقال: "سُوَيْدَاواتها كلمة طويلة جداً فلذلك لا أختارها"[5]، ويقول ابن الأثير عائباً على استعماله هذه اللفظة: "ألا ترى إلى تطاول هذه اللفظة، وخروجها عن الاعتدال؟ وبحسب ذلك يتضاعف استقباحها واستكراهها، وأمثال هذا كثيرة فاعرفها"[6].

وهذا يعني أنَّه لا يرجع قُبح هذه اللفظة إلى طولها، وإنّما هو في نفسها قبيحة وغير مقبولة[7]؛ لأنّك لو تأمَّلتَ في حروفها يتجلَّى لك أنَّ النطق بها يكون صعباً عويصاً، وإنَّ اللسان من السين ينتقل إلى الواو ثمَّ إلى الياء ثمَّ الدال ثمَّ الواو ثمَّ الألف ثمَّ التاء ثمَّ الهاء، ألا تنظر إلى مخارج هذه الحروف كيف جعلَتِ اللفظ مذموماً؟ ولذلك يُبيّن ابن الأثير أنَّ هذا الأمر يتوقَّف على حسن اختيار البليغ لكلماته في الأداء العالي فإنَّ كثرة الحروف لا يُعاب بها اللفظ دوماً، إذ إنَّ في القرآن الكريم كلماتٍ متكونة من حروف كثيرة، لكنَّها لا تخرج عن إطار الفصاحة، بل تعدُّ اختياراً بليغاً، ويناقش هذه الفكرة في طريقة حجاجية مقنعة بقوله: "فإن قيل: إنَّ هذا الذي أنكرته من طول الألفاظ وذكرته هاهنا قد ورد في القرآن الكريم ما يماثله ويشابهه، فمن ذلك قوله - تعالى-: { وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ} [النور: ٥٥]، وقوله - تعالى-: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ} [البقرة: ١٣٧]، فلفظة (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) عشرة أحرف، ولفظة (فَسَيَكْفِيكَهُم) تسعة أحرف، وأمثال ذلك في القرآن كثير، فلو كان هذا منكراً في التأليف، مكروهاً في الكلام لما ورد في القرآن المجيد؟ الجواب عن ذلك، أنَّا نقول: ليس هذا الذي قد جاء في القرآن الكريم مثل هذا الذي أوردناه نحن في كتابنا وأنكرناه على قائله؛ لأنَّ قوله - تعالى-: (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) ثلاث كلمات جمعت فصارت كلمة واحدة صورة لا معنى، ألا ترى أنَّ الأصل فيها (لَيَسْتَخْلِفَنَّ اللهُ المؤمنين)، إلا أنَّه لمَّا جاء بذكر المؤمنين مظهراً في الأول لم يحتج في ذكرهم ثانياً إلى الإظهار، بل اقتصر على ضميرهم كما تقول: (قاتلتُ بني فلان وحاربتُهم) ينوب مناب قولك:

---

[1] الجامع الكبير:57.
[2] الجامع الكبير: 58.
[3] سر الفصاحة:106.
[4] وفي الديوان **إنَّ الكرامَ بلا كِرامٍ مِنهُمُ**:186.
[5] سر الفصاحة:107.
[6] الجامع الكبير:58.
[7] ينظر: المثل السائر:191/1.

Kadim Akademi SBD

(وحاربتُ بني فلان أيضاً)، وهذا ممَّا لا نزاع فيه لوضوحه، وكذلك القول في اللفظة الأخرى، وهي قوله - تعالى-: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) ولا تجد في القرآن الكريم لفظة واحدة، مثل لفظة (سُوَيْدَاواتِها) في الطول، لأنَّها ليست ثلاث كلمات، وقد جمعت كلمة واحدة كما أريناك، وإنَّما هي كلمة تدل على معنى الجمعية لا غير، وفي آخرها الهاء والألف لإضافتها إلى المؤنث، فاعرف ذلك"[1].

إذاً (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) و(فَسَيَكْفِيكَهُم) جملتان مركبتان من الكلمات، ولا تدخلان في حكم الرداءة الذي يشمل كلمة واحدة، بل إنَّ كثرة الحروف قد يأتي لمعان إضافية على أصل معنى الكلمة وعند ذلك كثرتها مطلوبة في الاستعمال، والكلمة التي تحكم عليها بالخروج عن الفصاحة تجتمع فيها ثلاثة شروط، كما يقول بهاء الدين السّبكي (ت773هـ): " كيف جعلتم كثرة الحروف مخلاً بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه؟ قلت: لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقلَّ معنى من الأخرى، وهي أفصح منها، إذ الأمور الثلاثة التي يشترط الخلوص عنها- تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس- لا تعلق لها بالمعنى، ثمَّ كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادَّة واحدة، فخرج بالأول، نحو: عَلِمَ واستَعلمَ وكَسَرَ وانكسَرَ، وبالثاني المادتان المستقلَّتان، فلا تفاضلَ بينهما"[2].

فاللفظ إذن لا يُشان بكثرة الحروف، ولا يُزيَّن بقلّتها، بل جمال اللفظ يكمُن في وضع الكلمة اللغوي ونوعية الحروف التي تكوَّن منها، فإذا كان للفظ معنى مقبول في أصل اللغة وحروفه من الحروف التي يقبلها الحسُّ ويتلذَّذ بها السمع، فلا يكون اللفظ مردوداً مرفوضاً غير فصيحٍ عند أهلِ الفصاحة، وأصحاب الملاحظ الدقيقة في الاستشفاف الفروق الدلالية بين الألفاظ واستعمالاتها في الكلام.

رابعاً: الأسماء أقوى من الأفعال في الكلام:

ذهب اللغويّون إلى أنَّ الاسم أقوى من الفعل دلالة، إذ يقول المازني (ت249هـ): "وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة"[3]، وتعريف الاسم عندهم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وأما الفعل فهو ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[4].

ويعلِّل ابن الأثير الجزري قوَّة الاسم على قوَّة الفعل بالاختلاف بينهما من حيث البناء والتركيب، وذلك " أنَّ الأسماء الثلاثية في الأصل، إذا كان فيها زيادة فأكثر ما تبلغ سبعة أحرف، وكذلك الرباعية أيضاً، وأما الخماسية، فإنَّ زيادتها لا تكون إلا حرفاً واحداً، وذلك لأنَّ الخماسي عندهم غاية الأصول، فلا يحتمل غاية الزيادات، وأمَّا الأفعال فلا تكون خماسية في الأصل بل غايتها أن تكون رباعية فقط، وذلك أنَّ الأسماء أقوى من الأفعال، وحيث كانت أقوى منها جعلوا لها ميزة عليها، وفضيلة فوقها، وقوة الأسماء على الأفعال تأتي لسببين:

الأول: استغناء الأسماء عنها، وحاجة الأفعال إليها، ألا ترى الاسم مع الاسم نحو: (زيد منطلق) كلام مفيد؟ والفعل مع الفعل نحو: (ضرب قام) ليس بكلام مفيد؟ ولكن إذا اقترن الاسم بالفعل نحو: (قام

---

[1] الجامع الكبير:58-59.
[2] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح- السبكي:66/1.
[3] المنصف:28.
[4] ينظر: الإيضاح في علل النحو- الزجاجي:48-51.

Kadim Akademi SBD

زيد) صار ذلك كلاماً مفيداً، فالأسماء إذن مستغنية عن الأفعال، والأفعال ليست مستغنية عن الأسماء، بل هي مفتقرة إليها"[1]، فالاسم من حيث البنية أقوى من الفعل.

ولثاني: إنَّ حروفه الأصلية تصل إلى خمسة حروف، فتكون للأسماء ثلاثة أصول، ثلاثي ورباعي وخماسي، وأمَّا الأفعال فلا تكون إلا على أصْلَين، ثلاثي ورباعي، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "اعلَم أنَّ الأسماءَ التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي, وأصل رباعي, وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي, وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه"[2]. ويمكن أن يكون سبب مجيء الأسماء على خمسة أصول دون الأفعال هو أن الأسماء تتضمن معنى واحدا وأمَّا الأفعال فإنَّها تدلُّ على الحدث والزمن فتكون أثقل من حيث المعنى، فسرُّ قوة الاسم على الفعل أنَّ الفعل مقيَّد بالزمن، فالفعل الماضي مقيَّد بالزمن الماضي، والمضارع بزمن الحال والاستقبال في الغالب، على حين أنَّ الاسم لا يقيّده زمن من الأزمنة، وفضلاً عن ذلك فإنَّ التركيب السليم لا يتكوَّن من فِعلَين اثنين إذ لا بدَّ من وجود اسم في التركيب ليدلَّ على معنى، فالأفعال بحاجة إلى الأسماء أمسَّ الحاجة، لاستقامة المعنى. فوافق خفَّة أصولها بخلاف الاسم الذي يدلُّ على معنى واحد فوافق كثرة أصوله من غير ثقل.

وقد ذكر علماء الصرف علَّة عدم كون الأفعال من بنات الخمسة البتة، فذكروا أنَّها تنقل من حال إلى حال، ويطرأ عليها كثيراً إعلال وإبدال، فلو كانت الأفعال على خمسة أصول لثَقُلَت على اللسان نطقاً، ومع ذلك فإنَّ الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلّها أصول؛ لأنَّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في (تَدَحْرَجَ)، وألف الوصل والنون في نحو: (احْرَنْجَمَ)، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها، وهذا يعني أنَّ الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء؛ لأنَّها تنقلها من حال إلى حال[3]، ويضيف العكبري (ت616هـ) علَّة أخرى في قوة الاسم على الفعل، وهي: "أنَّ الفعلَ فَرْعٌ على الِاسْم فنقصَ عَنهُ لمَكَان الفَرْعِيّة"[4].

ومن جانب آخر فإنَّ التركيب إذا تكوَّن من اسمَين يدل على الثبوت، بخلاف التركيب الذي يتكون من فعل واسم فيدل آنذاك على التجدُّد، لذلك فإنَّ التعبير بالفعل يمنح الأسلوب لوناً من الحركة في الأداء لا يُرى في الأسماء التي تدل على الثّبوت[5].

وإذا أراد صانعُ الكلام إثبات المعنى وتقويته أتى بمجموعة من الأسماء، ويركّبها في الجملة الاسمية لتحقيق الغاية المرادة؛ "لأنَّ الْجُمْلَة الاسمية تدلُّ بمعونة الْمقَام على دوَام الثُّبُوت"[6]. وابن الأثير الجزري يضرب مثلاً للقوة الدلالية للجملة الاسمية قياساً بالجملة الفعلية، ويُحلِّله تحليلاً رائعاً إذ يقول: " فمن هذا النحو قوله - تعالى-: { وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ } [البقرة: ١٤]، فإنَّهم إنَّما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحقَّقة بـ(إنَّ) المشدَّدة، فقالوا: في خطاب المؤمنين (آمنَّا) ولإخوانهم (إنَّا معكم)؛ لأنَّهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا على

(1) الجامع الكبير:57.
(2) المنصف: 18.
(3) ينظر: المنصف:29.
(4) اللباب في علل البناء والإعراب:210/2
(5) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 77.
(6) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - الكفوي: 1010.

Kadim Akademi SBD

صدق ورغبة ووفور نشاط، وكان ذلك متقبّلاً منهم، ورائجاً عند إخوانهم، وما قالوه للمؤمنين فإنَّما قالوه تكلُّفاً وإظهاراً للإيمان، خوفاً ومداجاة، وكانوا يعلمون أنَّهم لو قالوه بأوكد لفظ وأشدِّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطناً، ولأنَّهم ليس لهم من عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم، (إنَّا معكم)"[1].

ويوحي خطاب المنافقين للمؤمنين بالجملة الفعلية، وخطاب أمثالهم بالجملة الاسمية، على ثبوت الكفر في قلوبهم، بخلاف الإيمان الذي يتظاهرون به أمام المؤمنين افتراءً وكَذِباً، فأظهروا لهم الإيمان والموالاة نفاقاً، ومصانعةً، إذ " كشف المنافقون أنفسهم أمام رؤسائهم في جملتين اثنتين دلَّتا على حقيقتهم، ففي الجملة الأولى: (قالوا إنَّا معكم)، أكَّدوا لرؤسائهم شدَّة إخلاصهم لهم، حتَّى لا يدعوا لهؤلاء الرؤساء سبيلاً إلى الشَّك في إخلاصهم، بسبب ما يظهرونه بألسنتهم للمؤمنين من الإيمان، (وفي مَعَكُمْ) ما يشعر بهذا الرباط القلبي، الذى يربط المنافقين برؤسائهم، وفي اختيار القصر وأداته في الجملة الثانية: (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)، كأنَّهم يقولون لشياطينهم: إنَّ استهزاءنا بالمؤمنين عندما نقول لهم آمنا واضح لا يمكن أن يكون سبباً لشككم في إخلاصنا لكم، وأنَّ قلوبنا معكم، واختاروا الجملة الاسمية يدلّون بها على ثبوت هذا الخبر واستقراره"[2].

ولكنَّ اللجوء إلى استعمال الجملة الاسمية لإفادة الثبوت والاستمرار لا يكون مطَّرداً دائما بل هو مرهون بنوع خبرها، والمقام الذي وردت فيه، والألفاظ التي تكوَّنت منها، وهذا ما بيَّنه الكفوي (ت1094هـ) بقوله: "وَالْجُمْلَة الاسمية مَوْضُوعَة للإخبار بِثُبُوت الْمسند للمسند إِلَيْهِ بِلَا دلَالَة على تجدُّد أَو اسْتِمْرَار، وَإِذا كَانَ خَبَرهَا اسْما فقد يقصد بِهِ الدَّوَام، والاستمرار الثبوتي بمعونة الْقَرَائِن، وَإِذا كَانَ خَبَرهَا مضارعاً فقد يُفِيد استمراراً تجدُّدياً إِذا لم يُوجد دَاع إِلَى الدَّوَام فَلَيْسَ كلُّ جملَة اسمية مفيدة للدوام... وَالْجُمْلَة الفعلية مَوْضُوعَة لإحداث الْحَدث فِي الْمَاضِي أَو الْحَال فتدلُّ على تجدُّد سَابق أَو حَاضر، وَقد يسْتَعْمل الْمُضَارع للاستمرار بِلَا مُلَاحظَة التجدُّد فِي مقَام خطابي"[3]. فلزم التنبيه.

خامساً: إقامة لفظ المصدر مقام الفعل:

الأصل في الألفاظ على وفق القاعدة اللغوية مجيئها في مكانها المناسب في التركيب، فيوضع الفعل في مكانه، والاسم في مكانه المعهود، وأيُّ تغيير أو عدول من صيغة إلى صيغة أخرى يُفضي إلى تغيير في معنى التركيب، ومجيء اللفظ مكان لفظٍ آخر في اللغة شائع في جميع مستوياتها، كمجيء المصدر مكان الفعل[4]، وهذه الطريقة عند ابن الأثير هي: " باب لطيف المأخذ، وإنَّما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد"[5]، إذ يقول معلِّقاً على قوله – تعالى: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ} [محمد: ٤]: "قوله: (فضَرْبَ الرِّقاب) أصله: (فاضربوا الأعناق ضرباً)، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري، فاعرفه"[6].

(1) الجامع الكبير:224-225.
(2) من بلاغة القرآن- أحمد أحمد بدوي:31.
(3) الكليات:341.
(4) ينظر: الصاحبي:180.
(5) الجامع الكبير:128.
(6) المصدر نفسه:128.

Kadim Akademi SBD

وممَّا يلحظ من قول ابن الأثير أنَّ لفظ المصدر لا يأتي مكان الفعل عَبَثاً، بل يأتي لمبالغة الكلام وتقويته، لأنَّنا لو نظرنا إلى الآية ظهر لنا أنَّ لفظ المصدر أنسب وأكثر انسجاماً مع سياق الآية؛ لأنَّ في لفظ المصدر سرعة ما ليس في لفظ الفعل، ولكي يكون اللقاء ملتصقاً بالضرب اختير المصدر على الفعل، أي اضربوهم وقت اللقاء دون تأخُّر وإبطاء، ومن جانب آخر أنَّ اختيار لفظ المصدر يُجسِّد نوعية الضرب؛ لأنَّ المؤمنين في هذه الآية أُمروا بالضرب القوي الشديد، فاختيار لفظ المصدر متلائم مع قصد الآية ومعناها، ومع ذلك المصدر أخصر وأوكد من الفعل[1]. ولذلك نرى أنَّ السياق المبدوء بالفعل يؤكّد بالمصدر لضرب من التأكيد، كما يقول الأثير: "إنَّما يعمد إلى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدَّمه، والإشعار بتعظيم شأنه"[2]، ومثال ذلك عنده قوله - تعالى-: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ، وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} [النمل: ٨٧ – ٨٨]، فقال: "(صنع الله) من المصادر المؤكِّدة لما قبلها، كقوله: (وعد الله، وصبغة الله)، ألا ترى أنَّه لمَّا جاء ذكر هذا الأمر العظيم، الدالُّ على القدرة الباهرة من النفخ في الصور، وإحياء الأموات، والفزع، وإحضار الناس للحساب، ومسير الجبال كالسحاب في سرعتها، وهي عند الرؤية لها والمشاهدة كأنَّها جامدة، عقب ذلك أن قال: (صنع الله)، والمعنى أنَّ هذا الأمر العجيب البديع صنع الله، والمعنى: ويوم ينفخ في الصور، وكان كيت وكيت من الأشياء الباهرة، وأثاب الله المحسنين، وعاقب المجرمين، فجعل هذا الصنع من جملة الأمور التي أتقنها، وأتى بها على الحكمة والثواب، حيث قال: (صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) يعني أنَّ مقابلة الحسنة بالثواب، والسيئة بالعقاب من إحكامه للأشياء وإتقانه لها، وإجرائه إيَّاها على قضايا الحكمة، أي إنَّه عالم بما تفعل العباد وبما يستوجبون عليه، فيكافئهم على حسب أفعالهم"[3].

ولا شكَّ في أن للسياق تأثيراً في مجيء لفظ المصدر في هذه الآية، فهو الأنسب والأكثر تلاؤماً؛ لأنَّه لمَّا كانت الآية مستهلة بالنفخ والفزع وإتيان الناس طوعاً أو كرهاً ثم مشي الجبال كالغيوم، فإنَّ المصدر لهذا المقام أنسب، وآكد من الفعل لترسيخ هذه الحقائق لدى الناس، ولا سيما مرور الجبال؛ لأنَّ الناس يظنُّون أنَّها ثابتة في مكانها، فمجيء المصدر تَمْجِيدٌ لِهَذَا النِّظَامِ الْعَجِيبِ إِذْ تَتَحَرَّكُ الْأَجْسَامُ الْعَظِيمَةُ مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً وَالنَّاسُ يَحْسَبُونَهَا قَارَّةً ثَابِتَةً وَهِيَ تَتَحَرَّكُ بِهِمْ وَلَا يَشْعُرُونَ[4].

وبيَّن ابن الأثير بفكره النقدي للمعطيات الصرفية التوظيف الدلالي لصيغة المصدر، والتناسق بينه وبين العناصر الأخرى في هذا التركيب البليغ، بقوله: "فانظر أيُّها المتأمِّل إلى بلاغة هذا الكلام، وحسن نظمه وترتيبه، ومكانة إضماره، ورصانة تفسيره، وأخذ بعضه بِرقاب بعض، كأنَّما أفرغ إفراغاً واحداً، ولأمر ما أعجز القوي وأخرس الشقاشق"[5]، مستفيداً في ذلك من رأي الزمخشري في الآية الكريمة وتفسيره لها[6].

سادساً: استعمال صيغة (فاعل) أبلغ من (فعيل) للدلالة على مَن قام بالفعل:

---

[1] ينظر: خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني- محمد أبو موسى:287.
[2] الجامع الكبير:175.
[3] الجامع الكبير175.
[4] ينظر: التحرير والتنوير: 50/20.
[5] الجامع الكبير:175-176، والشِّقْشِقَةُ: لهاة البعير وهي شيء كالرِّئة يُخرجه البعير من فيه إذا هاج ، وتجمع شَقَاشِقَ، ولا يكون ذلك إلا للعربي من الإبل، وفلانٌ شقشقة قومه: زعيمهم وفصيحهم المتحدِّث عنهم، وهدَرت شقشقة فلان أي: ثار أو أفصح في كلام، ينظر: لسان العرب: 185/10.
[6] ينظر: الكشاف:392/3.

Kadim Akademi SBD

أي استعمال الأنفع والأجدى بين الصيغ المتواردة على معنى واحد، فإنَّ اسم الفاعل –كما أشار إليه اللغويون- يدلُّ على الحَدَث والحدوث وفاعله[1]، "والقصد من الحدث معنى المصدر، وبالحدوث ما يقابل الثبوت فـ(قائم) – مثلاً- اسم فاعل يدل على القيام وهو الحدث، وعلى الحدوث أي التغيُّر، فالقيام ليس ملازماً لصاحبه، ويدلُّ على ذات الفاعل أي صاحب القيام"[2]، أو"إنّ المراد بالحدوث وهو ضدُّ (القِدَم) أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدّداً بتجدُّد الأزمنة كما في (قائم)، فإنَّها تدلُّ على الذي حدثَ منه القيام في زمان معيَّن لا في جميع الأزمنة، وليس ذلك صفة ثابتة له ولا قديمة فيه"[3].

وإذا قارنَّا بيْن الفعل المضارع واسم الفاعل والصفة المشبهة نجد أنَّ اسم الفاعل يدلُّ على الحدوث قياساً بالصفة المشبهة، ولكن لو قارنَّاه بالفعل المضارع يدلُّ على الثبوت. والأكثر في اسم الفاعل أن يجيء من الثلاثي المجرَّد على صيغة (فاعِل) نحو: كاتِب وشارِب وناصِر، ولكنَّ الصيغة الصرفية (فعيل) تأتي بمعنى (فاعِل) أيضاً إذا قُصِد بها الدَّلالة على الحدوث في الصفات كـ(الشريد) بمعنى (الشارد)، و(الطريد) بمعنى (الطارد)[4]، وذلك من سعة اللغة العربية؛ "لأنَّك إذا أردت من الصفة المشبَّهة إفادة حدوث الوصف حوَّلتها إلى صفة (فاعل)، فتقول في (ميِّت) (مَائِت)"[5].

وقد اتَّبع ابن الأثير في نقده الصرفي أسلوب الفنقلة[6] في إظهار قوَّة صيغة (فاعل) على (فعيل) التي تدلُّ على معنى اسم الفاعل في الكلام، وهذا الأسلوب هو أسلوب حجاجي بامتياز في طريقة بيان قول المعترض والرَّدِّ عليه، وقد كان يأتي بأدلة نقلية وعقلية لتفضيل صيغة (فاعل) على صيغة (فعيل)، إذ يقول: "ولقد سألني بعض الإخوان عن (فاعِل) و(فَعيل) وأيُّهما أبلغ؟ فقلت في الجواب: ما أذكره هاهنا وهو إن كانت العرب قد قالت: إنَّ (فاعِلاً) أبلغ من (فَعيل)، أو إنَّ (فعيلاً) أبلغ من (فاعل) بغير علة أوجبت ذلك، ولا سبب اقتضى تمييز أحدهما عن الآخر إلا تحكُّماً محضاً، فذلك مُسَلَّم إليهم، لأنه لغة القوم وكلامهم، وهم المتحكِّمون فيه، وإن كانت العرب لم تُميِّز (فاعِلاً) على (فَعِيل)، ولا (فَعِيلاً) على (فاعِل)، ولا قالت: إن أحدهما أبلغ من الآخر، فلنا نحن أن نبحث عن ذلك، فإن وجدنا لأحدهما مزية على الآخر ذكرناها، وإن لم نجد كان لذلك أسوة بباقي لغتهم، التي لا نعرف لها علَّة، وإنَّما نأخذ عنهم بالنقل والتقليد، ولمَّا سألتَ أيها الأخ عن الفرق بين (فاعل) و (فعيل) وأيهما أبلغ؟ أنعمت النظر في ذلك مستعيناً بالله، فسنح الفرق بينهما بما أذكره، والله الموفق"[7].

لقد وجد ابن الأثير- بحسّه اللغوي وإمكانيته في توظيف المفردات أدقَّ توظيف- فرقاً دلالياً بين الصيغة الأصلية المُعَدَّة لاسم الفاعل، والصيغة المعدولة عنها إلى دلالة اسم الفاعل والمشتركة بين مجموعة من الصِّيَغ، ويظهر هذا في قوله: "فأقول: أمَّا الحكم على أنَّ أحدهما أبلغ من الآخر فهو أنَّ (فاعلاً) أبلغ من (فعيل)، وأما علَّة الحكم فمن وجهين: الأول: أنَّ (فاعلاً) لم يرد في كلام العرب إلا اسماً للفاعل فقط، نحو: (ضارب) اسم فاعل من (ضَرَب) و(قاتل) اسم فاعل من (قَتَل)، وهذا مطَّرد في بابه لم يأت غيره، وأمَّا (فعيل) فإنَّه يكون اسماً للفاعل وبمعنى (المفعول)، فأمَّا كونه اسماً للفاعل فنحو:

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ابن هشام الأنصاري:186/3.
(2) معاني الأبنية في العربية:46.
(3) سلم اللسان في علم الصرف والنحو والبيان- جرجي شاهين:45.
(4) ينظر: شرح المفصل:108/4.
(5) دراسات في العربيّة وتاريخها- محمد الخضر حسين:61.
(6) هذه عبارة مشهورة في كتب أهل العلم قديماً وحديثاً، ويُستخدم هذا الأسلوب في الجدال العلمي، نحتاً من عبارة (فإن قيل، قلنا).
(7) الجامع الكبير:194.

Kadim Akademi SBD

(ظريف) اسم فاعل من (ظَرُف)، و(كريم) اسم فاعل من (كَرُم)، وكذلك ما جرى هذا المجرى، وأمَّا كونه بمعنى (المفعول) فهو نحو: (قَتِيل وجَريح) اللذين هما بمعنى المقتول والمجروح، فلمَّا كان (فاعل) مختصاً باسم الفاعل لا يشاركه فيه غيره، و(فعيل) يشترك فيه اسم الفاعل والمفعول كان ما هو مختصٌّ بالفاعل وحده أبلغ مما يشترك فيه الفاعل والمفعول، وذلك لقوة الفاعل على المفعول وضعف المفعول عن الفاعل، وما يختصُّ بأمر قويٍّ أبلغ مما يتردَّد بين أمرين قوي وضعيف"[1].

ثمَّ يردُّ بنقده التطبيقي على الذين حملوا (دافق) في قوله –تعالى-: {خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ} [الطارق: ٦] على معنى اسم المفعول (مَدفُوق) على أنَّ الصيغتَين وردتا بمعنى واحد بقوله: "فإن قيل: إنَّ (فاعلاً) قد جاء بمعنى المفعول كما جاء (فعيل) بمعنى المفعول في قوله: {خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ} [الطارق: ٦]، أي مدفوق، قلنا: أمَّا قولك: إن (فاعلاً) قد جاء بمعنى المفعول واستدلالك عليه بالآية فإنَّه ضعيف شاذ، لأنَّ ذلك لم ينقل جوازه عن العرب، ولم يذهب إليه أحد من العلماء، غير أنَّ بعض المفسِّرين قد ذكره وزيَّف قوله الجمهور، وأجمعوا على مخالفته، وقالوا: إنَّ معنى قوله - تعالى- (ماء دافق)، أي مُنْدَفِق وذلك أيضاً اسم (فاعل) من (انْفَعَل)، نحو: (انْطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ)، و(انْعَكَفَ فهو مُنْعَكِفٌ)، وما جرى هذا المجرى، ثمَّ لو نقل جواز هذا عن العرب وصحَّ عنهم لما كان ناقضاً لدعوانا نحن في (فَعِيل)، وأنَّه يجيء بمعنى (المفعول) شائعاً كثيراً في كلامهم ويصحُّ عليه القياس، وما ذكرته أيَّها المعترض شاذٌّ قليل لا يعتدُّ به ولا يقاس عليه، لأنَّه لم يأت منه إلا لفظة واحدة أو لفظتان أو لفظات كـ(ماء دافق وعيشة راضية)، والشائع الكثير في كلام العرب وغيره أرجح جانباً من الشاذ القليل، وما يقاس عليه أبلغ ممَّا ليس بمقيس عليه"[2].

وإذا كنا نرى ابن الأثير متمسِّكاً برأيه وواثقاً ممَّا ذهب إليه في هذا القول، فإنَّ هناك جمّاً غفيراً من اللغويين ذهبوا إلى أنَّ (الدافق) أتى بمعنى (المدفوق)، كابن فارس (ت395هـ)، والثعالبي (ت429هـ)، وابن يعيش، وابن الحاجب [3] وغيرهم.

وما ذهب إليه ابن الأثير يدلُّ على أنَّ (دافق) جاء على أصله؛ لأنَّ هذا الماء له قوَّة الدَّفق، "ويصحُّ أن يكون الماء دافقاً؛ لأنَّ بعضه يدفع بعضاً"[4]. وقد أنكر ابن قيِّم الجوزية (ت751هـ) أن يكون (دافق) بمعنى (مدفوق) إذ يقول: "فَالدَّافِقُ عَلَى بَابِهِ، لَيْسَ فَاعِلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُهُمْ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَاءٍ جَارٍ، وَوَاقِفٍ وَسَاكِنٍ"[5]. ولعلَّ ابن القيِّم قد أخذ رأيه من قول ابن الأثير.

ولا ضيرَ في أن يكون (دافق) على الأصل، أو يحمل على معنى (مدفوق)، إذ السياق يقبل كلا المعنَيَيْن، ويلجأ إلى العدول إلى اسم المفعول لغرض بلاغي وهو المدح أو الذَّم، كما يشير الفراء (ت207ه) إلى هذه المسألة بقوله: "والعرب تَقُولُ: هَذَا ليل نائم، وسرٌّ كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلًا، وهو مفعول فِي الأصل، وذلك: أنَّهم يريدون وجه المدح أَوِ الذَّم، فيقولون ذَلِكَ لا عَلَى بناء

---

[1] المصدر نفسه:194.
[2] الجامع الكبير:194-195.
[3] ينظر المصادر على التوالي: الصاحبي:168، وفقه اللغة وسر العربية:366، وشرح المفصل:57/2، وشرح شافية ابن الحاجب- رضي الدين الاستراباذي:85/2.
[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- ابن عطية الأندسي:465/5.
[5] إعلام الموقعين عن رب العالمين- ابن قيم الجوزية:182/3.

Kadim Akademi SBD

الفعل، ولو كَانَ فعلًا مُصرّحاً لم يُقَلْ ذَلِكَ فِيهِ، لأنَّه لا يجوز أن تَقُول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب؛ لأنَّه لا مدح فِيهِ ولا ذم"[1].

وعلَّل ابن الأثير قوة (الفاعل) على (فعيل) بصياغة (الفاعل) من الفعل اللازم والمتعدي، بخلاف صيغة (فعيل) التي لا تصاغ إلا من اللازم، وهذا يظهر في قوله: "وأمَّا الوجه الثاني في إثبات أنَّ (فاعلاً) أبلغ من (فعيل)، فهو أنَّ فاعلاً يكون اسماً للفاعل متعدّياً كان أو قاصراً فهو إذاً يعمّها جميعاً نحو: (غالب وجالس)، وأما (فعيل) فإنَّه لا يكون اسماً إلا لفاعل فعله قاصر غير متعدٍّ نحو: (شريف ونبيه وغليظ)، وهو مطَّرد في هذا الباب لم يأت في كلام العرب غيره، فلمَّا كان (فاعل) اسماً للفاعل المتعدي فعله والقاصر معاً، و(فعيل) اسماً للفاعل القاصر فعله فقط كان (فاعل) أبلغ من (فعيل) المتعدي فعل إلى مفعوله، وقصور فعل (فعيل) عن معموله"[2].

وقد يرد صياغة (فعيل) من الفعل المتعدي أيضاً، إذ يأتي (عليم) من (عَلِمَ) لا من (عَلُمَ)، وهذا يعني أنَّ هذه الصيغة مثل صيغة (فاعل) من حيث صياغتها من اللازم والمتعدي، ولكنَّ ابن الأثير بحسِّه النقدي يردُّ على هذا بالدليل النقلي والعقلي بقوله: "فإنَّ قيل: إنَّ (فعيلاً) جاء اسماً للفاعل المتعدي فعله على غير وزن (فَعُل) نحو (خطَبَ فهو خطيب)، و(عَلِم فهو عَليم)، وهذا يدلُّ على أنَّ (فعيلاً) مساوٍ لـ(فاعل) في التعدي؛ لأنَّ (فاعلاً) قد جاء اسماً للفاعل متعدّياً كان فعله أو قاصراً، وكذلك قد جاء (فعيلٌ) أيضاً كما رأينا، قلنا: هذا الذي أشرتَ إليه من أنَّ (فعيلاً) قد جاء اسماً للفاعل المتعدي فعله على غير وزن (فَعَل)، نحو: (خطَب فهو خطيب وعلِم فهو عليم) مسلَّم إليك إلا أنَّ ذلك لا يكون ناقضاً لما ذكرناه ولا اعتراضاً عليه؛ لأنَّ الذي أوردته إنَّما كان يصحُّ لك الاعتراض به على ما أشرنا إليه إن لو كان (خطيب) وحده اسم فاعل من (خَطَب) ولا يجوز فيه (خاطب)، أو كان (عليم) اسم فاعل من (عَلِم)، ولا يجوز فيه (عالم)، وكذا الأصل في (خَطَبَ) أن يكون اسم فاعله (خاطب)، ولهذا لا ترى وزن (فعيل) أبداً وهو اسم فاعل من (فَعَل أو فَعِل) إلا وهو دخيل على (فاعل)؛ لأنَّه الأصل وعليه القياس، والدليل على ذلك الاطراد والغلبة؛ لأنَّ من شروط القياس الاطراد والغالب عليه أن يكون كذلك، وهذا موجود في (فَعَل) و (فَعِل) فهو (فاعل)، وأمَّا (فعيل) منهما فهو شاذٌّ نادر، والشاذُّ النادر لا يُنقِض القياس، والدليل على أنَّ (فعيلاً) شاذٌّ في (فَعَل وفَعِل) فإنَّه قد جاء فيهما ألفاظ معدودة لا غير، وإنَّما اطراده وغلبته في (فَعُل)، نحو: (شرُف فهو شريف)، و(كرُم فهو كريم)، و(نَبُهَ فهو نبيه)، وكذلك ما جرى هذا المجرى، على أنَّه قد شذَّ منه (فاعل) أيضاً، نحو: (طهُر) فهو طاهر، ولا يقال فيه: (طَهير) فاعرفه"[3].

ثمَّ يتطرَّقُ ابن الأثير إلى مسألة أخرى للفرُّق بين تلك الصيغتين، وهي الصفات الذاتية والعرضية، عن طريق تحليل منطقي في ترجيح قوَّة وزن (فاعل) على (فعيل) لمَن قام بالفعل، إذ يشير إلى أنَّ استعمال صيغة (فَعيل) للصفات الذاتية أكثر مقارنة بصيغة (فاعل) التي يكثر استعمالها للصفات الطارئة العرضية، ولا يروم بالصفات الذاتية تلك الصفات التي لا تقوم الذات إلا بها، ألا ترى أنَّ ذات الإنسان لا تقوم إلا بالنطقية وهي صفة ذاتية لها، وفصلٌ يميّز الإنسان عن جميع ما عداه، وإنَّما يقصد الصفات التي تلازم الذات ولا تنفكُّ عنها، وهذا بيّن في قوله: "فإن قيل: إن (فعيلاً) هو اسم فاعل من الصفات الذويَّة، ولسنا نعني بذلك ما كان مقوّماً للذات، نحو الحياة التي لا تقوَّم الذات إلا بها، وإنَّما

[1] معاني القرآن:182/3.
[2] الجامع الكبير:194.
[3] المصدر نفسه: 195.

Kadim Akademi SBD

نعني بذلك ما كان ملازماً للذات نحو: (عليم وقدير وسميع وبصير)، و(فاعل) هو اسم فاعل من الصفات العرضية نحو: (ضارب وآكل وشارب)، وما يكون مختصَّاً بصفة الذوات أبلغ مما يكون مختصَّاً بصفة الأعراض، وأشرف محلاً، الجواب عن ذلك أنَّا نقول: لو سلم لك يوماً المعترض ما ذكرته، واطَّرد في بابه لكان ناقضاً لما ذكرناه نحن وادعيناه من أنَّ (فاعلاً) أبلغ من (فعيل)، وإنَّما قد جاء (فاعل) وهو أيضاً اسم الفاعل من صفات الذات نحو: (عالم وقادر وسامع)، وأشباه ذلك، فقد عمَّ (فاعل) إذن صفات الذوات وصفات الأعراض، وما كان عاماً للأمرين جميعاً كان أبلغ ممَّا اختصَّ بأحدهما دون الآخر"[1].

ثمّ ينبِّه ابن الأثير على أنَّ صيغة (فعيل) ليست مختصَّة بالصفات الذاتية فقط، بل تُستخدم أيضاً للصفات العرضية، إذ يقول في ذلك: "فإن قيل: قد قلت في كتابك: إنَّ ما كان مختصَّاً بأمر قوي في بابه أبلغ مما تردَّد بين أمرين أحدهما قوي والآخر ضعيف، وهذا الحكم قد وجدناه هاهنا في (فعيل وفاعل)، ففعيل مختصٌّ باسم الفاعل من الصفات الذوية، واسم الفاعل من الصفات العرضية، فالذي يختصُّ بالأشرف الأقوى وحده أبلغ من الذي يتردَّد بينه وبين ضدِّه، وهو الأدنى الأضعف، الجواب عن ذلك إنَّا نقول: قد سلمنا إليك أنَّ (فاعلاً) الذي هو اسم الفاعل هاهنا متردِّد بين صفات الذوات والأعراض، ولكن من أين لك أيَّها المعترض (الشاهد)، بصحة ما ذكرته من أنَّ (فعيلاً) الذي هو اسم الفاعل هاهنا يخصُّ صفات الذوات دون صفات الأعراض، فإنَّ هذا شيء لم ينتظم لك سلكه، ولا رسا لك أصله؛ لأنَّه قد جاء (فعيل) أيضاً وهو (فاعل) من صفات الأعراض نحو: (نبيه ووجيه وبصير وفقير) وأشباه ذلك، فقد استوى إذن (فاعل) و(فعيل) في عمومهما لصفات الذوات والأعراض، ولم يكن لأحدهما مزية على الآخر في هذا المعنى، وتفرَّد (فاعل) بالمزية على (فعيل) فيما أشرنا إليه قبل هذا الموضع في هذا الباب من تعديه إلى معموله، واختصاصه باسم الفاعل دون معنى المفعول، وقد مرَّ ذلك مستوفى في مكانه، فاعرفه، هذا ما صحَّ لنا في الفرق (بين) (فاعل وفعيل)، وأيُّهما أبلغ، والله الموفق، وممَّا أشرنا إليه من ذلك كفاية للعارف بهذه الصناعة، فإنَّه ينبغي أن يكون خبيراً بقياس هذه الأشياء على نظائرها وأشباهها"[2].

وهذه الأفكار التي طرحها ابن الأثير في الفرق بين الصيغتين كانت مبعثرة عند العلماء، ولكنَّ ابن الأثير استطاع بفطنته لمَّا، وإبداء رأيه فيها، وعرضها بهذا الشكل المَرضِيّ، وقد أفلح في إيثار صيغة (فاعل) على (فعيل) التي تأتي بمعنى (فاعل)؛ لأنَّه تمكَّن بهذه التحليلات من إماطة اللثام عن قوة صيغة (فاعل) في صناعة الكلام، ومع ذلك فإنَّ للسياق دوراً بارزاً في اختيار اللفظ، والصيغة المناسبة لأداء المعنى المطلوب، لذلك لا بدَّ لصانع الكلام أن يكون دقيقاً في انتقاء هاتين الصيغتَين في مكانهما المناسب في الكلام.

سابعاً: استعمال (أفعل التفضيل) للتفضيل بين صفتين متضادَّتين:

لقد تطرَّق اللغويون إلى تعريف اسم التفضيل وسبر محاوره، منهم ابن الحاجب الذي قال في تعريفه: "ما اشتُقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل"[3]، فهُوَ الصّفة الدَّالَّة على الْمُشَارَكَة

(1) الجامع الكبير:196-197.
(2) الجامع الكبير:197.
(3) الكافية في علم النحو- ابن الحاجب:42.

Kadim Akademi SBD

وَالزِّيَادَة نَحْو أفْضَل وَأعلم وَأكْثر[1]. وهذا يعنى أنَّ صيغة (أفعل التفضيل) تأتي في الكلام للدلالة على أنَّ شيئين يشتركان في صفة ما، ويزداد أحدهما على الآخر فيها، ومثال ذلك: هذا المكان أجمل من غيره، وزيدٌ أعلم من بَكرٍ، فإنَّ المفاضلة شرط في أفعل التفضيل.

وقد يكون التّفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين أو متضادتين، فيراد بالتفضيل حينئذ أنَّ أحد الشيئين قد زاد في صفته على الآخر في مُجمل صفته لا تفضيله عليه كما هو حال اسم التفضيل، وهذا ما ذهب إليه ابن الأثير في قوله: "ومن الإيجاز بالقصر باب يسمَّى (باب أفعل)، وهو التفضيل بين شيئين لا يشتركان في الصفة التي يفضل بها أحدهما على الآخر، فمن ذلك قوله - تعالى-: { قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا } [مريم: ٧٥ - ٧٦]، فقوله: (خير عند ربك ثواباً) من مفاخرات الكفار، وإنَّما قال (خير ثواباً) وقد علم أنَّ مفاخرات الكفار ليس لها ثواب حتَّى يجعل ثواب الصالحات خيراً منه؛ لأنَّ ذلك على طريقة قولهم:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيع[2]

فكأنَّه قال: ثوابهم النار ثمَّ بنى عليه (خيرٌ ثواباً)، وفي ذلك ضرب من التهكم الذي هو أغْيَظ للمتهدّد من أن يقال له: (عقابك النار)، فإن قيل: فما وجه التفضيل في الخير بين مفاخرات الكفار وثواب الصالحات؟ قلت: هذا من أوجز كلام العرب، ومثله قولهم: (الصيفُ أحَرُّ من الشتاء)، أي أبلغ في حرّه من الشتاء في برده، وهذا جائز، لأنَّ الحرَّ لا شكَّ تتفاوت درجاته، فيكون بعضها أشدُّ من بعض، وكذلك البرد أيضاً، فتقول العرب: (الصيف أحَرُّ من الشتاء)، أي إنَّ حرَّ الصيف في بابه أبلغ من برد الشتاء في بابه، مثال ذلك: أنَّ حرُّ الصيف قد بلغ أنهى درجاته، بل يكون قد بقى بينه وبين نهاية البرد درجة أو درجتان، فيكون حرُّ الصيف بالنسبة إلى أصل الحرّ أبلغ من برد الشتاء بالنسبة إلى أصل البرد، وهذا مثل قولهم: (العسل أحلى من الخلِّ)، وليس في الخلِّ حلاوة حتى تفضل حلاوة العسل عليها، وإنَّما المعنى في ذلك كالمعنى في الآية"[3].

وأنكر ابن مالك (ت672هـ) صحَّة هذا التقدير، وأكَّد وجوب اشتراك المفضَّل والمفضَّل عليه في أصل الوصف، وأوَّل ما جاء ظاهره خلاف ذلك، فقال في الصيف أحرُّ من الشتاء توجيهَين: "أحدهما: أنّه يكون اسم التَّفضيل أحرُّ من حرّ القتل بمعنى: استحرَّ، أي اشتدَّ، فكأنَّه قال: الصيف أشدُّ استحراراً من الشتاء؛ لأنَّ حروبهم في الصيف كانت أكثر من حروبهم في الشتاء، والآخر: ويمكن أن يشار بذلك إلى أنَّ الشتاء يتحيَّل فيه على الحرّ بموقيات البرد، والصيف لا يحوج إلى توقي برده ، فحرُّه أشدُّ من الحرّ الذي يتوصل إليه في الشتاء بالحيل"[4].

وبيَّن الكفوي أنَّ استعمال هذا النوع من المفاضلة لكمال التفضيل والزيادة في الوصف بقوله: "قد يسْتَعْمل (أفعل) لبَيَان الْكَمَال وَالزِّيَادَة فِي وَصفه الْخَاص وَإِن لم يكن الْوَصْف الَّذِي هُوَ الأَصْل مُشْتَركاً، وَعَلِيهِ قَوْلهم: (الصَّيف أحرُّ من الشتَاء) أَي الصَّيف أكمل فِي حرارته من الشتَاء فِي برودته،

---

[1] شرح شافية ابن حاجب: 279/1 .

[2] صدر بيت وعجزه: **وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَها بِخَيْلِ**، وقد نسب أبو زيد الأنصاري هذا البيت إلى عمرو بن معدي كرب، ينظر: النوادر في اللغة:428، ولكننا لم نجده في ديوانه.

[3] الجامع الكبير:145-146، وقال الزمخشري مثل هذا القول في الكشاف:39/3.

[4] شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ- ابن مالك: 767 .

Kadim Akademi SBD

وَقد يُقصد بِهِ تجَاوز صَاحبه وتباعده عَن الْغَيْر فِي الْفِعْل لَا بِمَعْنى تفضيله بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ بعد الْمُشَارَكَة فِي أصل الْفِعْل بل بِمَعْنى أَنَّ صَاحبه متباعد فِي أصل الْفِعْل متزايد إِلَى كَمَاله فِيهِ على وَجه الِاخْتِصَار، فَيحصل كَمَال التَّفْضِيل"[1].

وضابط ذلك عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ): "هو إن باينَ الشيء في خِصاله، ولم يجتمع معه إلا في معنى صنف فلا تفاضل بينهما، وذلك: النار أحرُّ من الثّلج، لأنَّ الثلج لا حرَّ فيه"[2].

ثمّ يقول ابن الأثير: "وأمثال هذا كثيرة، وقد ورد في القرآن الكريم في مواضع منه قوله - تعالى-: { وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا، لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا، قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا } [الفرقان: ١٣ – ١٥]، وقد علم أنَّ جهنَّم ليس فيها خير حتَّى يجعل الجنة خيراً منها، بل هي شرٌّ محض، وعذاب لا خير فيه"[3]. وما أجمل التفضيل في هذه الآية، إذ جسَّد صورة التهكم والاستهزاء بالكفار، وإنّهم في أسوأ الحال والمكان؛ لأنَّ هناك تفاوتاً شاسعاً بين المنزلَتين، ولا يجوز المفاضلة بينهما، وهذا بمنزلة السيّد إذا أعطى عبده مالاً فتمرَّد وأبى، فضرَبه ضرباً وجيعاً، ثمَّ يقول له على سبيل التأنيب والتهكُّم به: هذا أطيب أم ذاك؟ لأنَّنا نعلم أنَّه لا خير في العقاب، وإنَّما حسُنَ وجاز ذلك لوقوعه موقع التقريع على اختيار المعاصي على الطاعات، وإنَّهم ما اقترفوا ولا ركبوا المعاصي وفضلوها على الطاعات إلا لاعتقادهم أنَّ فيها خيراً وفيراً، فقيل أذلك خير على ما تظنُّونه وتعتقدونه أم كذا وكذا؟[4]، وَهذا ما أكّد عليه ابن عاشور(ت1393هـ) بقوله: "التَّفْضِيلُ عَلَى الْمَحْمِلِ الْأَوَّلِ فِي مَوْقِعِ الْآيَةِ مُسْتَعْمَلٌ لِلتَّهَكُّمِ بِالْمُشْرِكِينَ"[5].

وبعد هذا العرض ظهرت لنا جمالية (أفعل التفضيل)، وأثره في قوة التركيب وحسنه، لأنّنا لو تأمّلنا في هذه الآية في ظلِّ لفظة (خير) تبيَّن المقصدُ، ألا تلاحظ أنَّ الكافر كان بَطِراً فَرِحاً في الدنيا، وظنَّ أنَّ له في الآخرة أربى الملجأ وأحسن المنزل، ولكن لما أُلقي في النار يُتهكَّم بظنِّه واعتقاده. وعلى هذه الوتيرة قوله - تعالى-: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } [الدخان: ٤٩]، "وإنَّما هو في النار الذليل المهان، لكنَّه خوطب بما يخاطب به في الدنيا، وفيه مع هذا ضرب من التبكيت له، والإذكار بسوء أفعاله"[6].

فنلاحظ أنَّ ابن الأثير طرح بهذا العرض فكرة رائعة قلَّما توجد عند القدماء، وهي أثر السياق الاجتماعي في فهم مقاصد الكلام في عملية كلامية منسجمة، ألا ترى أنَّك لا تفهم معاني الأمثلة المذكورة إلا في ظل الفكرة المطروحة؟ إذ إنَّ لصيغة اسم التفضيل أهمية في تحديد المعنى المقصود في الكلام، وكذلك المقام والسياق؛ لأنَّ السياق يحكم على معنى الصيغة الواردة فيه، وهذا ما أكَّد عليه ابن الأثير كما مرَّ.

نتائج الرّسالة

بعد هذه الرّحلة في البحث توصَّلنا إلى النتائج التالية:

(1) الكليات:96.
(2) تذكرة النحاة- أبو حيان الأندلسي:294.
(3) الجامع الكبير:146.
(4) ينظر: أمالي الشريف المرتضى:501.
(5) التحرير والتنوير- ابن عاشور: 335/18.
(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- أبو علي الفارسي:101/1.

Kadim Akademi SBD

1- إنَّ كتاب (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) لابن الأثير الجزري حاول فيه مؤلِّفه أن يجمع فيه مختلف المستويات اللغوية، بأسلوب علميٍّ نقدي يجمع بين عرض المعطيات اللغوية ونقدها في أسلوب حجاجي قائم على الدليل النقلي والعقلي والذوقي، باعتبار أنَّ الذوق في البلاغة يمثِّل ركناً رصيناً في تحقُّقها.
2- استعمل ابن الأثير في كتابه هذا أسلوب الحجاج الخطابي في عرض نقده اللغوي لبيان صحَّة قول على آخر، وذلك بعرض قول المعترض والردّ عليه بالدليل النقلي أو العقلي أو الذوقي وهذا الأخير اعتمده ابن الأثير في ترجيح معطى صرفي على آخر، لما يتمتَّع به ابن الأثير من ملكة ذوقية اكتسبها من ممارساته البلاغية.
3- إنَّ لرعاية قانون التصريف أهمية في سلامة الألفاظ التي يتألف منها الكلام، وعلى صانع الكلام أن يراعي قوانين التصريف في انتقاء الألفاظ لصحَّة كلامه، وإلا أدت عدم المراعاة إلى غموض المعنى والإلباس في الفهم،ويخرج الكلام حينئذ عن تحقيق مقاصده.
4- تعطي الألفاظ المتباعدة المخارج رونقاً وحسناً للكلام، إذ تجعله للنطق أسهل، وللسمع ألذ، وللقلوب أطيب، وعند المخاطبين أحسن وأقبل، وهذا الأمر ليس مطَّرداً كلِّيَّاً، ولكنَّه غالب مستفيض.
5- إنَّ العدول في جميع صوره يعتمد على الألفاظ، فهو مبدأ جمالي يعتمده صانع الكلام من أجل التعبير عن المعاني الإضافية التي تبقى متوارية، ومحجوبة عن الأنظار لو بقِي التَّركيب على أصله المُعتاد المُفترض، ومنه العدول عن معنى المفاضلة في اسم التفضيل.
6- إنَّ بعض الألفاظ يُري الصُّوَر الموجودة في الكلام، لما تحتوي هذه الألفاظ من قدرات صوتية تحاكي الموقف، وحال الخطاب، وهي تشارك في استجلاء الحركة الفنية للمتلقي صيغةً ومعنى في أداء المعنى المراد وتحويره.

وأخيراً نوصي الباحثين بدراسة النقد اللغوي وأثره في صناعة النص اللغوي السليم تأليفاً والصحيح دلالة ولاسيما فيما كتب الأديب الكبير ابن الأثير الذي كان يتمتع بحس لغوي بلاغي نقدي عميق.

المصادر والمراجع

1. أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1419هـ-1998م.
2. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة النهضة- مصر، (د.ط)، (د.ت).
3. إعلام الموقعين عن رب العالمين: أبو عبد الله محمد المعروف بابن قيم الجوزية (ت751هـ)، التقديم: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ.
4. أمالي السيد المرتضى: الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر (ت436هـ)، مكتبة آية الله العظمى – إيران، ط1، 1403 هـ.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الطلائع- بيروت، (د.ط)، 2009م.
6. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط3، 1399هـ- 1979م.
7. التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور (ت 1393هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

Kadim Akademi SBD

8. تذكرة النحاة: أبو حيان محمد الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
9. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير الجزري(ت637هـ)، تحقيق: مصطفى جواد، و جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 1375هـ-1956م.
10. الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ(ت255هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1424هـ.
11. خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط7، (د.ت).
12. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).
13. دراسات في العربية وتأريخها: محمد الخضر حسين، المكتبة الإسلامي- دمشق، ط2، 1380هـ-1960م.
14. دلالة الألفاظ: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجو المصرية، ط7، 1992هـ.
15. ديوان أبي نواس: المطبعة العمومية- مصر، ط1، (د.ت). 61م.
16. ديوان المتنبي، دار بيروت-بيروت، (د.ط)، 1403هـ-1983م.
17. سر الفصاحة: أبو محمد عبدالله بن سنان الخفاجي(ت466هـ)، التقديم: إبراهيم شمس الدين، لبنان، ط1، 1431هـ.
18. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان: جرجي شاهين عطية، دار الريحانى- بيروت، ط4، (د.ت).
19. شرح المفصل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، التقدم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 ،1422هـ - 2001 م.
20. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي النحوي(ت686هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين والآخرون، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ط)، (د.ت).
21. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مكتبة العاني- بغداد، (د.ط)، 1397هـ-1977م.
22. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ)، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية-بيروت،ط2، 1428هـ-2007م.
23. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أبو حامد بهاء الدين السبكي (ت773هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية-بيروت،ط1، 1423 هـ - 2003 م.
24. فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي(ت435هـ)، التقديم: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ط)، 1431هـ-2010.
25. في ظلال القرآن: سيد قطب، دار الشروق - بيروت، ط7، 1412هـ.
26. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان (ت646هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010م.
27. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ(سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ط1، (1386ه-1966م) .

Kadim Akademi SBD

28. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ط)، (د.ت).
29. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت1094هـ)، وضع فهارسه: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسس الرسالة، ط2، 1419هـ-1998.
30. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله العكبري(ت616هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق،ط1، 1416هـ -1995م.
31. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور(ت711هـ)، دار صادر– بيروت ، ط3، 1414هـ.
32. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، ط5، 1427هـ-2006م.
33. المثل السائر في أدب الشاعر والكاتب: ضياء الدين بن الأثير(ت637هـ): تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة- مصر، (د.ط)، (د.ت).
34. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د.ط)، 1420هـ- 1999م.
35. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م.
36. معاني الأبنية في العربية: إبراهيم فاضل السامرائي، جامعة الكويت- الكويت، (د.ط)، (د.ت).
37. معاني القراءات: أبو منصور محمد الأزهري(ت370هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دارالكتب العلمية- بيروت، ط2، 2010م.
38. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، (د.ت).
39. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: أبو عبد الله محمد الذهبي(ت748هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ- 1997م.
40. مفاتيح الغيب: أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420هـ.
41. الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، مكتبة لبنان،ط1، 1996م.
42. من بلاغة القرآن: أحمد بدوي، دار النهضة- مصر، (د.ط)، 2005م.
43. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ -1954م.
44. موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني: مالك بن أنس بن مالك (ت179هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط2، (د.ت).
45. النحو الوافي: عباس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف، ط15، (د.ت).
46. النُكَت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، (د.ط)، 1430هـ- 1999م.
47. النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت215هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ- 1981.

Kadim Akademi SBD